

عنه
أوضح

أكثر والروية بالمقابلة والانطباع وجوز اهل السنة بدونها قلت
 بل نزل حقيقة في ان الاكتشاف الحاصل بهما هل يمكن بدونها ام لا واليه
 اى الى المتع اشار بقوله فيرى الله تكلا في مكان قال بعض ارباب
 المكاشفة ان الله تعالى تجلى لاهل الجنة ويبريهم ذاته في حجاب صفاته
 لا يتم لا يطبقون ان يروا ذاته بل حجاب قال الامام في الاحياء
 ان الروية نوع كشف وعلم الا انه واضح وانتم من العلم فاذا جاز
 ان يعلم من غير كيفية وصورة جاز ان يري كذلك من غير كيفية و
 صورة ولا على جهة من مقابلة واتصال شعاع ونبوت مسافة
 بين الراي وبين الله تعالى وقياس الغائب على الشاهد فاسد لانه لا يري
 من كون من الشر وطرا لروية الشاهد في الحسن وهو المعتبر
 المحسوسات ان يكون شرط الغائب عن الحسن وهو الله تعالى وان يمشي
 الغائب على الشاهد وهم يحض لا يقدر اليقين في امتناع روية الله الذي
 هو امر الخالقيين اعلم ان المكلفين يسمون التمثيل استدلالا بالشاهد
 على الغائب والاصغر غائبا والمنتهى شاهدا والفقهاء يسمون قياسا
 لما هو من صدق جزئيا جزئيا والما قبله قاس الشيء اذ اقدس
 على مثال ويتهون الاصح فرعاً والمنتهى اصلاً لا يتبع الاصح عليه
 في ثبوت الحكم عليه والاكثر كهما والاصغر جامعاً وعلته وقد يستدل
 على عدم الاشتراط برؤية الله تعالى بالباء متعلق ببيت تدل بمعنى
 لو كانت هذه المذكورات شروطاً للروية امتنع روية الله تعالى
 وقية اى في هذا الاستدلال نظر لان الكلام اى البحث في الروية بحاسة
 البصر بمعنى روية الله تعالى اى ليس بحاسة البصر ورؤية اى تعظيم

البصر ولم يلزم من عدم اشتراط هذه الاشياء شرطاً للروية بحاسة البصر
 بغير حاسة البصر فان قيل لو كان الله تعالى جاز الروية ههنا معارضة من
 طرف المعنوية وان دل دليلكم على جواز روية الله تعالى عندنا ما لنا فيه و
 الحاسة سليمة لوجب ان يري في الدنيا والاى وان لم يجب الروية
 مع وجود هذه الشروط لجاز ان يكون بعض تنا حبال شاهقة اى
 عالية لا تراها اى الجبال وان سفسطة اى كون الجبل بعض تنا وعدم
 رؤيتها اى سفسطة ومغالطة قلنا ممنوع اى الملازمة ممنوعة وان
 وجوب الروية على تقدير كون الحاسة سليمة ممنوعة ولازم ايضاً من
 عدم وجوب روية الله تعالى جواز عدم روية الجبل المذكور فان الروية
 عندنا بخلق الله تعالى ولا يجب عند اجتماع الشروط لا تجوز ان لا يخلق
 الله تعالى الروية عند اجتماع هذه الشروط وكذا وجوبها في الشاهد
 ولازم وجوبها في الباري ثم لجواز اختلاف الواقيين في الماهية ولو
 ذمها ولو سلم وجوبها في الشاهد ولازم في الباري ثم ايضاً عند انمام النظر
 لكن لانه تامها فيه لما نقل في السلف ان روية الله تعالى لا تجوز في الدنيا
 لضعف تركيبها كون قوتهم فانية متغيرين وفي الشرح رزقوا
 تركيبها باقياً وقوي باقية فواؤها وعن انس بن مالك لا يري
 الباقى بالعاقى بل يري الباقى بالباقي اعلم ان شروط الروية ثمانية الاولى
 سلك حاسة والاشارة كون الشاهد بحيث يكون جازاً للروية الثالث
 يكون مقابلة للرأي او في حكم المقابل فالقول كالجسم المحاذي للرأي و
 الثاني كالارض الرية فانها ليست مقابلة للرأي اذ الارض لا يكون
 مقابلة للرأي ولكنها حالة في الجسم المقابل للرأي فكان في حكم المقابل للرأي